

محضر اجتماع الهيئة العامة

لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة

المنعقد في نادي العلوية ببغداد صباح يوم الخميس ٢٠١٧/٤/٦

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل و تنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الثالث المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٢/٧ ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة و النصف من صباح الاربعاء المصادف ٢٠١٦/٣/٩ في نادي العلوية ببغداد برئاسة عضو مجلس الادارة السيد عبد الاحد بطرس توما الذي رحب باسم السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة و العاملين في المصرف كافة ، بالسيدات و السادة المساهمات و المساهمين وشكرهم على تلبية الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي : الست زينة مصطفى والسيد سعد فارس ، مندوبي مسجل الشركات الست انسام لفته والسيد محمد رسول ، وممثلي هيئة الاوراق المالية الست وسن عبدالحسين والست نغم اسماعيل ، وشكرهم على حضورهم الاجتماع .

و عملاً بالمادة ٩٥ من قانون الشركات النافذ اختار رئيس الاجتماع السيد سعد مهند كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والآنسة رشا عبدالستار مراقبة لحساب النصاب و جمع الاصوات ، ثم طلب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بان العدد بلغ ٥٣٨ ٤٨٦ ٤٧٨ ٢٠٠ سهماً اصالة و انابة و وكالة و يمثل ٨٠,١٩ % من اسهم رأس المال البالغ (٢٥٠) متئين وخمسين مليار سهم و كان عدد الحضور ٤٥ مساهماً.

بناء عليه اعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني و بدء الاجتماع و دعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة و رشح المساهم السيد عبد الباقي رضا ليتولى رئاسة الهيئة العامة فانتخب بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة و تقدم بالشكر للمساهمين على تقفهم و تمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بمساعدتهم و بما يرضيهم و اعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من تسع فقرات كما في كتاب الدعوة .

قبل البدء بمناقشة فقرات جدول الاعمال تكلم المساهم السيد محمد صالح الشماع قائلاً ان مصرف المنصور مصرف متميز ولكن نشعر بوجود بعض التراجع فيه فتقرير مراقب الحسابات في السنة الماضية صدر في كانون الثاني بينما صدر هذه السنة في شباط وكذلك تأخر عقد هذا الاجتماع . شكر السيد المدير المفوض السيد الشماع على ملاحظته وبيّن ان المصرف سيبقى متميزاً وان التأخير الذي حصل كان بسبب صدور تعليمات جديدة من البنك المركزي

مصرف المنصور
MANUSOUR BANK

العراقي تقضي بقيام لجان بتقييم العقارات فانتظر مراقبا الحسابات نتائج اعمال اللجان ولما صدرت تعليمات جديدة بتأجيل عمل لجان العقارات اصدرنا تقريرهما الذي جاء متأخراً قليلاً ، اما تأخير موعد انعقاد هذا الاجتماع السنوي فسببه توفير متطلبات دائرة تسجيل الشركات ، و وعد ببذل المزيد من الجهود لتلافي اي تأخير في المستقبل .

بعد ما تقدم باشرت الهيئة العامة بمناقشة الفقرات التسعة لجدول اعمال هذا الاجتماع السنوي الحادي عشر واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، وتولى المدير المفوض السيد عبدالاحد بطرس ، ومعاونه لشؤون الحسابات والحاسبات ، الرد على استيضاحات وملاحظات السادة المساهمين وعلى الوجه الآتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة ٢٠١٦ :

طلب السيد رئيس الهيئة من حضرات المساهمين بيان ما لديهم بشأنه فتكلم المساهم السيد غازي الكناني شاكرأ مجلس الادارة والمدير المالي على جهودهم في الدعوة لعقد هذا الاجتماع واعداد التقرير السنوي وبتين وجود بعض النواقص التي لا تغيره في جوهره وابدى ارتياحه من شراء المصرف بناية خاصة لادارته العامة وفرعه الرئيسي في الكرادة وطرح الاسئلة التالية :

- أ- سبب انخفاض ارباح سنة ٢٠١٦ عن السنة السابقة .
- ب- معالجة الفروع الخاسرة واقتراح عدم التوسع في فتح الفروع .
- ت- مصير المبالغ المحتجزة لدى فرعي البنك المركزي في اربيل والسليمانية .
- ث- استحصال مبالغ الغرامات في الربع الاول من سنة ٢٠١٧ .
- ج- استحصال المبلغ المسروق خلال السطو المسلح ، من شركة التأمين .
- ح- مصير دعاوى القضائية .
- خ- ارباح الفصل الاول من سنة ٢٠١٧ .

قدم السيد المدير المفوض الشكر للسيد الكناني وبتين ان المصرف اشترى فعلاً هيكل عمارة بمساحة ٧٠٠ م^٢ يجري حالياً تأهيلها ثم اجاب على الاسئلة بالآتي :

أ- ان الارباح المتحققة لا تمثل الطموح لكن الظروف الاقتصادية والامنية كانت من العوامل المؤثرة ، مع ذلك فان المصرف يعتبر الثالث بين المصارف في تحقيق الارباح.

ب- نعم بعض الفروع خاسرة ولكن ليس بسبب ادائها دائماً وانما لعدم التقيد باللائحة الارشادية احياناً وقد شكل المصرف لجاناً لمعالجة هذه الحالة ، ولكن ليس من الضروري دائماً تحقيق ارباح في كل الفروع اذ ان اعمالها مكملة لاعمال المصرف .



ت- نعم حصلنا على بعض المبالغ من فرعي البنك المركزي في اربيل والسليمانية وهي دون ما نسعى اليه .

ث- خفضت مبالغ الغرامات عن نشاطات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بعد مراجعة البنك المركزي واعادة احتسابها الى حدود عشرة مليارات دينار وطالبنا زبائن المصرف بالتسديد فاستجاب البعض منهم وبدأ بالتسديد فعلاً والبعض الآخر طلب بيانات تفصيلية تحليلية وهؤلاء هم من زبائن المصرف المستمرين بالتعامل معه ومنتظر مبادرتهم بتسديد ما عليهم.

ج- التعويض من شركة التأمين هو قيد المباحثات مع الشركة وهناك اجتهادات وتفسيرات نسعى من خلالها الى الحصول على التعويض كلياً او جزئياً .

ح- كانت هناك دعوى واحدة صدر فيها قرار نهائي لصالح المصرف . ولم تكن هناك دعاوى خلال سنة ٢٠١٦ .

خ- ارباح الفصل الاول من سنة ٢٠١٧ هي بحدود ثلاثة مليارات دينار وهي لا تمثل طموحنا ولدينا استثمارات لم تساهم في هذه الارباح .

استفسر المساهم السيد عبدالملك عبدالهادي عن سبب انخفاض رقم الاستثمارات فأجاب السيد معاون المدير المفوض بأن المصرف اعدّ البيانات المالية وفق المعايير الدولية بناء على توجيهات البنك المركزي وهذه المعايير تبوب بعض الاستثمارات النقدية ضمن حساب النقود لذلك يلاحظ ارتفاع رقم هذا الحساب .

تناول المساهم السيد محمد صالح الشماع محتويات التقرير السنوي وقال ان فيه بعض النواقص التي تطلبها التشريعات ومنها القاعدة المحاسبية رقم ١٠ وذكر منها على سبيل المثال الآتي :

أ- كشف بالاسهم التي يملكها المصرف في الشركات المحلية والدولية .

ب- الايرادات المستخدمة في الاستثمارات .

ت- العضوية في مجالس ادارة الشركات الاخرى .

ث- توصية مجلس الادارة بخصوص توزيع الارباح .

ج- ارسدة الاحتياطات واسبابها واستخداماتها .

ح- المبالغ التي تقاضاها السيد المدير المفوض .

خ- تحليل الائتمان النقدي والتعهدي ونشاط بيع وشراء العملة الاجنبية ، السياسة المحاسبية في نشاط الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان .

- د- لم يذكر ان التقرير اعد وفق تعليمات النظام المحاسبي وتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي .
- ذ- تطورات زيادة رأس المال وتواريخها .
- ر- تاريخ مباشرة المصرف النشاط المصرفي بعد حصوله على الاجازة .
- ز- مصير العقار العائد للمصرف في شارع سلمان فائق .
- س- مقياس الانحرافات يجب ان تذكر بنسب مئوية وليس بمبالغ .

شكر السيد المدير المفوض المساهم السيد الشماع وطلب منه تقديم ملاحظاته كتابة لاختها بنظر الاعتبار مستقبلاً ، وبتين وجود تغييرات في محتويات التقرير بسبب اعداد الحسابات وفق المعايير الدولية التي على المصرف العمل بموجبها بناء على توجيهات البنك المركزي مع وجود المعايير المحلية ، اما بشأن عقار شارع سلمان فائق فقد وافق البنك المركزي على بيعه وتم فرزه الى قطعتين لتسهيل عملية البيع التي لم تحصل حتى الآن .

طلب ممثل البنك المركزي اضافة تواريخ شراء العقارات ، وتساءل عن وجود عقارات آلت الى المصرف نتيجة النشاط المصرفي فأجاب السيد المدير المفوض بوجود حالات تم الضم عليها ولم تكتمل اجراءات تسجيلها بأسم المصرف .

بعد انتهاء المناقشات طلب رئيس الهيئة التصويت على التقرير السنوي عن نشاط المصرف لسنة ٢٠١٦ فحصلت المصادقة عليه بالاجماع .


٢- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ :

عرض السيد رئيس الهيئة تقرير مراقبي الحسابات للمناقشة ليقوم مراقب الحسابات السيد تحسين العارضي بتقديم الايضاحات اللازمة فتقدم المساهم السيد غازي الكناني بالاستيضاحات الآتية :

- أ- سبب اعتماد ال (سويفت) الصادر من المصارف الخارجية .
- ب- الغرامات المفروضة على المصرف وتعويض التأمين عن السرقة .
- ت- اطفاء كلفة النظام المحاسبي القديم .
- ث- رصيد مستندات الشحن .

اجاب مراقب الحسابات السيد العارضي بالآتي :

- أ- بالنسبة لل (سويفت) فأننا نطلب التأييد وعند عدم وروده نضطر لقبول ال سويفت مبدئياً .
- ب- الغرامات المفروضة على المصرف كانت بحدود ١٧ مليار دينار ولكن خفضت الى حدود عشرة مليارات دينار وهي قيد المتابعة مع زبائن المصرف ذوي العلاقة .



ت- اما مبلغ سرقة حادث السطو فكان خمسة مليارات دينار استرد منها حوالي ٣,٥ مليار دينار والاتصالات مستمرة مع شركة التأمين بخصوص مبلغ التأمين .

ث- اطفاء كلفة النظام المحاسبي السابق من صلاحية مجلس الادارة وحسب تقديره ، وبخصوص رصيد مستندات الشحن بين السيد المدير المفوض عدم وجود اي رصيد موقوف بسببها .

ثم تكلم المساهم السيد محمد صالح الشماع متسائلاً عن مضمون تقرير مراقب الحسابات بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ المشار اليه في تقرير مراقبي الحسابات فأجيب بأنه تقرير داخلي حول اجراءات التدقيق ، وايد توصية مراقبي الحسابات بشأن المبالغ المدفوعة مقابل سندات الشحن فأيد السيد المدير المفوض عدم وجود اية مبالغ موقوفة .

بعد الانتهاء من المناقشة طلب رئيس الهيئة التصويت على تقرير مراقبي الحسابات فحصلت المصادقة عليه بالاجماع .

٣- مناقشة البيانات والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ :
حيث لم تطرح اية استفسارات او ملاحظات بشأن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ عرضت للتصويت فحصلت المصادقة عليها بالاجماع .

٤- مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات :
حيث لم تطرح اية ملاحظات بشأن التقرير تم الاطلاع عليه .

٥- مناقشة مقسوم الارباح واحتجاز احتياطي التوسعات :
حصلت المصادقة بالاجماع على احتجاز الاحتياطي القانوني لرأس المال واحتياطي التوسعات بمبلغ (٨٣٤ ٥٤١ ٧١٩ ديناراً) لكل من الاحتياطيين كما وردا في قائمة الدخل في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

وبعد مناقشة الارباح المتحققة خلال سنة ٢٠١٦ الواردة في قائمة الدخل كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ البالغة (١٩ ٧٥٣ ٧٥١ ١٢ ديناراً) بأسم (الفائض القابل للتوزيع) وبناء على توصية مجلس ادارة المصرف التي عرضها السيد المدير المفوض ، قررت الهيئة العامة بالاجماع توزيع ارباح نقدية بنسبة ٥% من رأس المال وتخصيص مبلغ (١٢,٥٠٠ مليار) اثني عشر مليار وخمسمئة مليون دينار لهذا الغرض .

٦- تخصيص نسبة ١% من الارباح للاغراض الاجتماعية :
اتباعنا لسياسة المصرف التي ينفرد بها منذ سنوات في تخصيص نسبة من ارباحه السنوية للاغراض الاجتماعية وتقييم البنك المركزي العراقي لهذه المبادرة قررت الهيئة العامة بالاجماع تخصيص مبلغ (٣٠٠ ٥١٧ ١٢٩) مئة وتسعة وعشرين مليوناً وخمسمئة وسبعة عشر الفاً وثلاثمئة دينار (ويمثل ١% من ارباح سنة ٢٠١٦) للاغراض الاجتماعية اسوة بالسنوات السابقة .



تساءل احد المساهمين عما اذا كان المصرف تعهد بتعمير احدى ساحات بغداد وفق مبادرة رابطة المصارف الخاصة فاجابه السيد المدير المفوض بأن المصرف تبرع بمبلغ من المال ولم يتعهد بمهمة تعمير احدى الساحات .

٧- اقرار تعيين السيد تحسين العارضي مراقباً ثانياً للحسابات :

بناء على توجيه البنك المركزي العراقي بتعيين مراقب حسابات ثاني لتدقيق حسابات المصرف خلال سنة ٢٠١٦ أقرت الهيئة العامة بالاجماع تعيين السيد تحسين العارضي مراقباً ثانياً لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٦ وتحديد اجوره وفق تعليمات مجلس المهنة.

٨- تعيين مراقبي الحسابات لسنة ٢٠١٧ وتحديد اجورهما :

لعدم وجود ما يبرر تغيير مراقبي الحسابات ولعدم وجود ترشيحات اخرى قررت الهيئة العامة بالاجماع تعيين مراقبي الحسابات السيدين : الدكتور حسيب كاظم جويد المياح وتحسين نعمة العارضي مدققين لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٧ وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .

٩- ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافأتهم :

قررت الهيئة العامة بالاجماع تبرئة ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة مع تسجيل الشكر والتقدير لهم وبناء على اقتراح احد المساهمين قررت الهيئة العامة منح السيد رئيس المجلس مكافأة بمبلغ خمسة عشر مليون دينار ومكافأة بمبلغ عشرة ملايين دينار لكل عضو من الاعضاء اسوة بالسنوات السابقة .

اشاد عدد من المساهمين بجهود العاملين وقدموا توصية الى مجلس ادارة المصرف بمكافأتهم .

وحيث انتهى بحث جميع فقرات جدول اعمال الاجتماع السنوي الحادي عشر للهيئة العامة لمصرف المنصور للاستثمار واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها اعلن رئيس الهيئة العامة ختام الاجتماع في الساعة الحادية عشرة وخمس واربعين دقيقة شاكرأ الجميع على حضورهم ومساهماتهم وعلى امل اللقاء في السنة القادمة متمنياً السلامة والتوفيق للجميع واستمرار التطور لاعمال المصرف .



عبدالباقي رضا
رئيس الهيئة العامة



سعد مهند
كاتب



رشا عبدالستار
مراقبة